

قرارات ونتائج الجلسة الثانية عشرة

الاثنين ٢٠١٢/٢/٩ م

دور الانعقاد العادي الثاني - الفصل التشريعي الثالث

البند الأول :

تلاوة أسماء الأعضاء المعتذرين، والغائبين عن الجلسة السابقة

- لا يوجد معتذرون. ولم يتغيب عن حضور الجلسة السابقة أحد من الأعضاء.

البند الثاني :

التصديق على مضبطة الجلسة السابقة

- صودق على المضبطة، وأقرت بما أُجري عليها من تعديل.

البند الثالث :

الرسائل الواردة

أ- أخطر المجلس بإحالة مشروع قانون في شأن جرائم الحاسب الآلي، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٩، ومشروع قانون بشأن جرائم الحاسب الآلي (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)؛ إلى لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني.

- ب- أخطر المجلس بإحالة اقتراح بقانون بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية، والمقدم من سعادة السيدة رباب عبدالنبي العريض؛ إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.
- ج - عرض المجلس الاقتراح المقدم من سعادة العضو دلال جاسم الزايد بشأن التوقيع على وثيقة المصالحة الوطنية، لأعضاء مجلس الشورى وموظفي الأمانة العامة للمجلس.

البند الرابع :

أخذ الرأي النهائي على مشروع قانون بالتصديق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة تركمانستان بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٤٣) لسنة ٢٠١١م

- الموافقة النهائية على المشروع، وإحالته إلى سمو الملكي رئيس الوزراء تمهيداً لتصديق جلالة الملك عليه.

البند الخامس :

أخذ الرأي النهائي على مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي من ضرائب الدخل وأرباح رأس المال بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جزيرة مان، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٤٤) لسنة ٢٠١١م

- الموافقة النهائية على المشروع، وإحالته إلى سمو الملكي رئيس الوزراء تمهيداً لتصديق جلالة الملك عليه.

البند السادس :

أخذ الرأي النهائي على مشروع قانون بالموافقة على الانضمام إلى اتفاقية الإدخال

المؤقت (إسطنبول ٢٦ يونيو ١٩٩٠م) والملحقين

(A) و(B1)، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١١م

- الموافقة النهائية على المشروع، وإحالته إلى سمو الملكي رئيس الوزراء تمهيداً لتصديق جلالة الملك عليه.

البند السابع :

تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بخصوص المرسوم بقانون رقم (٣٤) لسنة

٢٠١٠م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٦٠) لسنة ٢٠٠٦م

بشأن إعادة تنظيم دائرة الشؤون القانونية

- الموافقة على إعادة التقرير المذكور إلى اللجنة لمزيد من الدراسة.

البند الثامن :

التقرير التكميلي للجنة الخدمات بخصوص المرسوم بقانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٠م

بتعديل بعض أحكام قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية

والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة،

الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٩م

- الموافقة على طلب رئيس اللجنة باسترداد التقرير، وذلك لإجراء مزيد من الدراسة.

البند التاسع :

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بخصوص مشروع قانون بتعديل

بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٦م

(المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس الشورى)

- الموافقة على إحالة المشروع بقانون إلى لجنة مشتركة من: لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن.

البند العاشر :

تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بخصوص مشروع قانون بشأن تنظيم مكافآت لمثلي الحكومة في مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات والشركات واللجان (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)

- الموافقة على توصية اللجنة برفض المشروع من حيث المبدأ، وإعادةه إلى مجلس النواب لاختلاف المجلسين عليه.

البند الحادي عشر :

تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بخصوص مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٦م (المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)

- عدم الموافقة من حيث المبدأ على المشروع المذكور، بالتوافق مع ما انتهى إليه مجلس النواب، ويحيل رئيس المجلس القرار إلى صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء للتفضل بالعلم.

البند الثاني عشر :

تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بخصوص مشروع قانون بتعديل بعض أحكام

قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٦م

(المعد في ضوء الاقتراح بقانون المقدم من مجلس النواب)

- عدم الموافقة من حيث المبدأ على المشروع المذكور، بالتوافق مع ما انتهى إليه مجلس النواب، ويحيل رئيس المجلس القرار إلى صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء للتفضل بالعلم.

البند الثالث عشر :

تقرير لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بشأن مشروع قانون بإصدار قانون

مؤسسات الإصلاح والتأهيل، المرافق للمرسوم الملكي رقم (٩٢) لسنة ٢٠٠٧م

- تأجيل مناقشة التقرير المذكور إلى جلسة لاحقة.

إعداد : قسم شؤون الجلسات
إدارة شؤون الجلسات